

(٣) دراسة احتياجات البلاد من مختلف المتجهات الحيوانية بما يكفل التنسيق بين سياسة الاستيراد والإنتاج وإبداء الرأي في الموضوعات التي يعرضها عليها رئيس المجلس.

(٤) اقتراح وسائل تمويل السياسات والخطط المشار إليها في البند السابقة.

(المادة الثالثة)

يجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهر ويرفع تقاريره واقتراحاته إلى اللجنة الوزارية للأمن الغذائي لاعتراضها.

(المادة الرابعة)

لرئيس المجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانت به بغيرهم ويكون لهم حق المناقشة وإبداء الرأي دون أن يكون لهم صوت معدود.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره، وعلى جميع الجهات الخصصة تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٠ (٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (٥١٠) لسنة ١٩٨٠

بشأن صرف علاوة إبحار سفن السطح لضباط القوات البحرية وقوات حرس الحدود الذين يعملون بسفن السطح المقاتلة و المساعدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة؛
وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة لضباط الاحتياط بالقوات المسلحة؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة ،
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف
والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ،
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات
التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ،
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتامين والمعاشات لأفراد
القوات المسلحة ،

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠٣١ لسنة ١٩٦٩ في شأن العلاوات الإضافية
المقررة لضباط وضباط الصف والجنود بالقوات البحرية ،
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن التعويضات التي
تمنح لضباط وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ،
وعلى اقتراح لجنة ضباط القوات المسلحة ،
وعلى ما عرضه وزير الدفاع والإنتاج الحربي ،

قرر :

مادة أولى — تصرف علاوة بمحار سفن السطح لضباط القوات البحرية وقوات حرس
الحدود الذين يعملون بسفن السطح المقاتلة والمساعدة والتي تدخل ضمن التكوين القتالي للقوات
البحرية وبحرية حرس الحدود — بناء على تصديق شعبة عمليات القوات البحرية بالفتات الآتية :
سبعة جنيهات شهرياً ، لرتبة العقيد فأعلى
ستة جنيهات شهرياً ، لرتبى المقدم والإائد
خمسة جنيهات شهرياً ، لرتبة النقيب والملازم أول والملازم .

مادة ثانية — يسرى على هذه العلاوة الخفض المقرر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

مادة ثالثة — على وزير الدفاع والإنتاج الحربي إصدار القرارات التنفيذية المنظمة
لقواعد وشروط الصرف .

مادة رابعة — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٨٠

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٠ (٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات